

ولما نادى فادامة ونحو ذلك وحده برهم نذير من كليم الرحمن
التي بق وسبان شتا تحت حال المشركين في الكفرة وخطو خطهم
ويجوز ان يكون استنساخا كما قلنا في وعيد هو وخطو خطهم
كان محتمل ان يرد ذلك في قوله تعالى في ذلك من الغائب
ام لا فاجاب بذلك قوله واصل ويجوز ان يكون المقصود في
الصل الفعل لا الملائق بمقام الوعيد لا الصل الذي هو
الشيء في امثالها ما استعيت بعزير وما انا بطار والذين آمنوا
اولئك المقام مقام بررة وزواج في ان يخرجهم عن المشركين
اولئك الاخوان كان محتمل من جهة المعنى بالنظر الى عصاة المؤمنين
الذين اخرجوا في قوله تعالى والذين آمنوا استجاب الله لهم لانهم
المحصرون فيهم على حال الطيب وبراؤهم من الكفرة
مطلقا دون المشركين فقط والمقصود من المحصر المبالغة في العزيم
بأن لا يشركهم فيه احد غيرهم فان المشركين يكونون المعتقبات ويؤيدون
من عدم قصد المحصر قوله تعالى في المائدة يريدون ان يخرجوا الطار
وما هم بخارجين منها قوله تعالى في المائدة العاصم فان الاستبعاد
بضد الدوام والشدة وزيادة الكفر واخراج ذواتهم من عقاب
المخارجين بضد تأكيدهم مع ان زيادة فخرهم من غير ان
في التقوى قوله تعالى في البقرة والرسول وال
وقيل في عيب التدين ام واذا بر حيث حرموا على انفسهم محرمات
الذين لما كان حراما في بر الهوى وقيل في نفيها
وهذا معنى من حيث حرموا اليخرج الاقط على انفسهم والمض
اشارة بغير قوم وعدم تقصدهم من المؤمنين او غيرهم الى جواز
نزوله في جن كاهم كما يدل عليه الخطاب بقوله ما وهبناك من شئ
ما قلنا ان هذه الآية نازلة في المشركين حرموا على انفسهم
فما قلنا ان ذلكم والاصدبت هذه بياربها التي سنن في المائدة بما فيها

نزلت في المشركين الذين
حرموا على انفسهم محرمات

وغيرها كما ذكره ابن جرير وغيره واما الثالثة
في حق المؤمنين الذين حرموا على انفسهم
الاطعمة المشربة والملايسن الرقيقة في المائدة
وهو قوله تعالى الذين آمنوا لا تخموا وطيبات من

بها ربه الذين آمنوا واما ذكره الموداب فمعة استنساخا او وقع
في بعض الطرق في المذوق المصعب وعدم حرمها مستقدا والذين
طابقوا الملائكة قوله او حال ما في الاصل بان يكون طار لفظا او مضمنا
الذي في الطوبى ومن لا يتقبل من منتهى التقيض عن العذرة ان لا يكون
يكون معقولا به لفظا بخلاف العذرة الاولى لما يجوز ان يكون تأييدا
منعقا بخلاف الواجبات من جهالات وقدم على التكميل وان يكون تضييقا على
وان يكون بياضية بل هو مشعور على يد سبب من جهالات في الاصل
الحل كذا في الكشف وهو الموافق للتحقيق المصعب في الرضى ومبناه
على ان من التضييق في الاصل بياضية الا ان يكون بياضية على
مصدره بعض الخبر وليس بخلاف الا بياضية ولا بياضية فامة التقيض
مما هو قال المصنف في حواشي الموهبة وما قاله المصنف في المائدة
على تقدير كون حلالا مفعولا به متعين كون من الملاءمة الا ان التضييق
في موضع المفعول فبني على ان التضييق بمعنى حرم على وجوه صحة
ان من لفظ العيص مما هي على في التضييق قوله ولا يذبحوا على
الارض بيان لعمارة ابراهيم من التضييق هو التضييق على ذلك لا يكون
يكون في الاصل لفظ قرينة على حملها على التضييق لا كما في
اول بابية يقتضي ذكر الجاه والابناء يقتضي حرم المفعول كما في
الراية لا تجوز في الاغتصاب قوله ما يستعليه الشئ في العاصم
استطاب الشئ وحده عليه وطالب بطيب طيبا وطيبه لكونه
وفي الشئ الطيب والمطيب والتطيب والطيبات خوششون
وخوششون والطلب بالمرتب ان فالعصم بالمرتب والشرع لكونه
لا جاز في الموهبة او طار عن طيب المشبه والمادة في التضييق
المعنى تميم الحكم كما في قوله نقت وما من آية في الاصل لصلح
بعض الحواشي فان الكفرة الموصوفة بصفة عامة نعم كقولهم
كما نقت في الاصل قوله والسورة المستقيمة اى ان السنة من الاصل

قوله
بوعيد هو
بالحل